

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا منذ ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٤

Iranian foreign policy towards Syria from 2011 to 2024

هدي عبدالرؤوف عبدالرحمن

مدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد - جامعة الجيزة الجديدة

المستخلص

طرح سلوك السياسة الخارجية الإقليمية الكثير من التساؤلات حول محركات السياسة الخارجية الإيرانية، فبينما أشار البعض إليها إلى أنها سياسة تتسم بالطائفية والإيديولوجية، اعتبر البعض أنها مدفوعة بالمصالح والبرجماتية. وكانت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا أحد النماذج التي قيل تارة أنها سياسة إيديولوجية تحكمها الطائفية، وقد أكدت ذلك إيران منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا عام ٢٠١١ وأشارت إيران إلى أن تدخلها في الحرب السورية مدفوعاً بالدفاع عن المزارات الشيعية والأماكن المقدسة، وقد شكلت في سياق دعمها العسري لنظام الرئيس السوري السابق بشار الأسد ميليشيات على أسس طائفية من أفغانستان وباكستان، على الجانب الآخر ينظر إلى سياسة إيران الخارجية في سوريا على اعتبار أنها تجسيد لمشروع الهيمنة الإيرانية القائم على الواقعية الجديدة، ومفهوم الهيمنة والذي يستهدف تحقيق المصالح الإيرانية، وهو ما يلقي الضوء حول مستقبل مشروع الهيمنة الإيرانية بعد أن خسر إحدى أهم الساحات في مجالات تأثيره الإقليمي بعد سقوط نظام بشار الأسد.

واعتمدت إستراتيجية الأمن القومي الإيرانية على استخدام عددا من الأساليب والآليات المختلفة لتنفيذ سياستها الخارجية، بما في ذلك تقديم الدعم المالي والعسكري للحلفاء من الأنظمة والفصائل المسلحة فقد وفرت إيران الأسلحة والتدريب والمستشارين العسكريين لدعم الحكومات والحركات المتحالفة معها، مثل نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا ونتيجة لتداعيات عملية طوفان الأقصى والرد العسري الإسرائيلي على إيران وأذرعها الإقليمية بدأ ضعف النفوذ الإيراني داخل سوريا حتى تلاشى تماماً مع سقوط نظام بشار الأسد وظهور نظام جديد حليف لتركيا.

Abstract:

The conduct of Iran's regional foreign policy has raised many questions about the drivers of Iranian foreign policy. While some have described it as sectarian and ideological, others have argued that it is driven by interests and pragmatism. Iran's foreign policy toward Syria has been one example of what has sometimes been described as an ideological policy governed by sectarianism. Iran has emphasized this since the outbreak of the Syrian civil war in 2011. Iran has indicated that its intervention in the Syrian war is motivated by the

defense of Shiite shrines and holy sites. As part of its military support for the regime of former Syrian President Bashar al-Assad, it formed sectarian-based militias from Afghanistan and Pakistan. On the other hand, Iran's foreign policy in Syria is viewed as an embodiment of an Iranian hegemonic project based on new realism and the concept of hegemony, which aims to achieve Iranian interests. This sheds light on the future of Iran's hegemonic project after it lost one of its most important areas of regional influence following the fall of Bashar al-Assad's regime. Iran's national security strategy has relied on a number of different methods and mechanisms to implement its foreign policy, including providing financial and military support to allied regimes and armed factions. Iran has provided weapons, training, and military advisors to support governments and movements allied with it, such as the regime of President Bashar al-Assad in Syria. As a result of the repercussions of Operation Protective Edge and the Israeli military response to Iran and its regional proxies, Iranian influence within Syria began to weaken until it completely disappeared with the fall of the Bashar al-Assad regime and the emergence of a new regime allied with Turkey.

المقدمة:

طرح سلوك السياسة الخارجية الإقليمية الكثير من التساؤلات حول محركات السياسة الخارجية الإيرانية، فبينما أشار البعض إليها إلى أنها سياسة تتسم بالطائفية والإيديولوجية، اعتبر البعض أنها مدفوعة بالمصالح والبرجماتية. وكانت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا أحد النماذج التي قيل تارة أنها سياسة إيديولوجية تحكمها الطائفية، وقد أكدت ذلك إيران منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا عام ٢٠١١ وأشارت إيران إلى أن تدخلها في الحرب السورية مدفوعاً بالدفاع عن المزارات الشيعية والأماكن المقدسة، وقد شكلت في سياق دعمها العسكري لنظام الرئيس السوري السابق بشار الأسد ميليشيات على أسس طائفية من أفغانستان وباكستان، على الجانب الآخر ينظر إلى سياسة إيران الخارجية في سوريا على اعتبار أنها تجسيد لمشروع الهيمنة الإيرانية القائم على الواقعية الجديدة، ومفهوم الهيمنة والذي يستهدف تحقيق المصالح الإيرانية، وهو ما يلقي الضوء حول مستقبل مشروع الهيمنة الإيرانية بعد أن خسر إحدى أهم الساحات في مجالات تأثيره الإقليمي بعد سقوط نظام بشار الأسد.

وبشكل عام تأثرت السياسة الخارجية الإيرانية بالإيديولوجية، وإدراك القادة الإيرانيين للتهديد الذي يشكله النظام والبلاد، والمصلحة الوطنية الإيرانية الراسخة، وتفاعل مختلف الفصائل في الداخل والدوائر الانتخابية.

وفي حالة سوريا، تبدو السياسة الخارجية الإيرانية أكثر عملية؛ إذ تحمي إيران من التدخل الأمريكي، وتُعزز مكانتها الدولية، وتُعيد بناء الإمبراطورية الفارسية القديمة مع مرجعيتها الدينية. وتعدّ حرب سوريا قضية مُعقّدة لا يُمكن فهمها

من خلال النظر إلى الهويات الطائفية الحالية أو الانقسام السني الشيعي، مما يُمهّد الطريق لفهم السياسة الخارجية البراجماتية لإيران. ووفقاً للبعض، كانت ثورات عام ٢٠١١ في سوريا نتيجة للتضخم، وانخفاض أسعار النفط، وتقلص الدعم، وتدني ظروف المعيشة، والفساد. ويرى البعض أن حرب سوريا هي امتداد للحرب الباردة الإقليمية السعودية الإيرانية، ذات الأهمية الاستراتيجية لكلا الجانبين. ومع ذلك، يرى البعض أن حرب سوريا بمثابة صخرة سنية بدأت في تونس وانتهت في معسكرين سنيين إقليميين: الوضع الراهن المناهض للإخوان المسلمين، والحركة الثورية المؤيدة لهم. تُظهر كل هذه التفسيرات المختلفة أن فهم الطائفية دون الجغرافيا السياسية لا يزال غير كاف لتفسير حرب سوريا.

ففي أعقاب حرب العراق انتقل توازن القوى بين الدول العربية وإيران إلى صالح إيران، كما شهدت المرحلة تصاعد التعتن الإيراني تجاه المشروع النووي، فضلاً عن تمددها في الخليج والشرق العربي. وقد مثل المشهد الإقليمي في أعقاب سقوط العراق تحدي لدول المنطقة العربية. ودعمت الجمهورية الإسلامية حلفاءها في النزاعات الرئيسية في المنطقة - العراق، سورية واليمن. وقد أتاح سقوط المنافسين، كإبهار نظام طالبان في أفغانستان والنظام البعثي بقيادة صدام حسين في العراق لإيران فرصة غير مسبقة لتوسيع نفوذها في محيطها المباشر.

يمكن اعتبار فوائد التمكين الشيعي هدف هام من أهداف السياسة الخارجية الإيرانية لتعزيز دورها في ميزان القوى بين القوى الإقليمية الذين يتهمون إيران بإنشاء هلال شيعي وتقويته من إيران إلى العراق وسوريا ولبنان من خلال تأجيج حرب طائفية. ومع ذلك، وجدت الدراسة أنه من المنطقي أكثر تعريف السياسة الخارجية الإيرانية في إطار الواقعية الجديدة نظراً لمحاولات إيران الاستفادة من العوامل الناشئة حديثاً لصالحها مثل غزو العراق عام ٢٠٠٣، وحركة الحوثي في حرب اليمن وسوريا منذ عام ٢٠١١.

والأن تُشكّل حرب سوريا مثلاً مهماً لتحليل مُحددات السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط. تحاول هذه الدراسة تطبيق الواقعية الجديدة لتحليل دوافع السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط. وتجادل بأن السياسة الخارجية الإيرانية في سوريا يجب أن تتجاوز خطاب الحرب بالوكالة بل تهدف إلى تأمين قواعد القوة الإقليمية لإيران، بالإضافة إلى إبراز قوتها في سوريا وفي جميع أنحاء المنطقة عبر تطبيق مفهوم الهيمنة الإقليمية.

المشكلة البحثية:

عملت سياسات إيران الإقليمية وتحالفاتها قبل ٢٠١١، على تشكيل ما سمي حينذاك بمحور الممانعة في مواجهة محور الاعتدال وبعد انتفاضات الشعوب العربية في ٢٠١١ وتفكك الدول الوطنية في الشرق الأوسط، وتدخل إيران في كثير من النزاعات، فضلاً عن تصاعد النزاعات في المنطقة على أساس طائفي ومذهبي أصبحت تحالفات إيران

تشكل ما يمكن اعتباره محور شيعي في مواجهة المحور السني الذي تقوده السعودية. ونجحت إيران في توظيف مختلف الأدوات لتحقيق مصالحها، فاستخدمت الأداة الإيدلوجية، وهي العلاقة مع جماعات الشيعة في باقي المنطقة. ومنذ ٢٠٠٣ لأن حدث تمكين سياسى للقوى الشيعية فى المنطقة، واستفادت ايران من ذلك رغم وجود اختلافات كبيرة داخل المعسكر الشيعى. هذه المظلة الشيعية هي مصدر التمكين لإيران ومع ذلك يمكن القول أن التوترات الطائفية في سوريا نفسها كمظاهر للصراع وليست أسباباً له.

فمع اندلاع الحرب في سوريا، ونظرًا لوصفها بأنها محورية في نظام شرق أوسطى سريع التغير، بدأت الجهات الفاعلة الإقليمية بالاستثمار فيها لضمان نتيجة تتماشى مع مصالحها السياسية والأمنية. وقد لوحظ أن كل دولة تُشكل مشاركتها كجزء من طموح إقليمي، مما أدى إلى احتكاكات، لكن لم يتمكن أي منها من تحقيق نصر سريع ومؤكد. على سبيل المثال، أدركت إيران أن شركائها الطائفيين هم الأدوات الأكثر موثوقية لإبراز القوة. وبالتالي، لا تزال الجهات الفاعلة من دون الدول والعابرة للحدود الوطنية تُمثل محركات رئيسية، وقد أدى نمو الجهات الفاعلة ذات الأجندات والموارد العابرة للحدود الوطنية إلى تجزئة كل من النظام وجماعات المعارضة، بينما فقدت كل جهة فاعلة إقليمية ومحلية تماسكها في تطور الأزمة. في إطار رؤيتها البراجماتية للمنطقة، تُصوّر إيران نفسها على أنها ضحية الطائفية التي لطالما أثارتها الجماعات السلفية ضد النفوذ الإيراني في المنطقة. وفي حالات العراق والبحرين وسوريا، يتضح أن إيران استغلت الأقليات الشيعية لتأمين مصالحها في تلك البلدان. وبهذا المعنى، كان دافع إيران استراتيجيًا أكثر منه دينيًا، على الرغم من استغلالها للطوائف الشيعية. وكان الخوف من فقدان القوة هو السبب الرئيسي الذي دفع إيران إلى استغلال مخاوف الطوائف الشيعية بشأن الطائفية في جميع أنحاء المنطقة.

ولا يمكن فهم السياسة الخارجية البراجماتية لإيران في سوريا في ضوء الطائفية والعقيدة الدينية وحدها، بل من خلال فهم البراجماتية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية لإيران في سوريا وفي جميع أنحاء المنطقة. وهذا التصور الذى تتبناه الدراسة وتحاول إثباته من خلال مفهوم الهيمنة الإقليمية وفى ضوء فرضيات الواقعية الجديدة التي تتماشى مع سلوك وأهداف السياسة الإقليمية لإيران.

ارتباطاً بما سبق، تتمثل المشكلة البحثية في التساؤل إلى أي مدى تحكم منطلقات الواقعية الجديدة التحالف الإيراني السوري رغم توافر البعد الطائفي في التحالف؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية منها ما هي اهداف السياسة الإيرانية تجاه سوريا؟ هل تشكل نوع من ممارسة الهيمنة الإقليمية؟ وما هي أدوات السياسة الخارجية الإيرانية لتنفيذ مصالحها داخل سوريا؟ كيف رأت إيران

سوريا أهم المحددات الأمنية لها؟ كيف ضعف النفوذ الإيراني داخل سوريا في العامين الماضيين؟، وما هو رد الفعل الإيراني تجاه سقوط بشار الأسد؟ وكيف مثل سقوط بشار معضلة لإيران؟

يتمثل المجال الموضوعي والزمني للدراسة منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠٢٤ لتحليل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا منذ اندلاع الحرب السورية عام ٢٠١١ وحتى سقوط نظام بشار الأسد على أيدي هيئة تحرير الشام في ديسمبر ٢٠٢٤، وذلك بالبحث في محددات السياسة الإيرانية تجاه سوريا وسبب التحالف السوري الإيراني، فضلاً عن أدوات إيران المتعددة في تنفيذ استراتيجيتها تجاه سوريا عبر توظيف الأدوات العسكرية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والموقف الإيراني من سقوط بشار والذي يؤشر لمرحلة انتهاء النفوذ الإيراني داخل سوريا.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أكثر من منهج لتحقيق الشمول في دراسة جميع جوانب السياسة الخارجية الإيرانية، لفهم دوافعها ومحدداتها وأدواتها، ومن ذلك فرضيات نظرية الواقعية الجديدة واقترب الدور.

اقترب الدراسة:

اقترب الدور:

تعتمد الدراسة على اقترب الدور، باعتباره أحد أهم الأدوات التحليلية التي تهتم بدراسة سلوك السياسة الخارجية، مما يساهم في إيضاح أدوات وروؤية إيران لهذا الدور في المحيط السوري، وقد بلور هولستي هذا الاقترب، فقد رصد أكثر من سبعة عشر دوراً أساسياً في السياسة الخارجية هي دور معقل الثورة وقاعدتها، القائد الإقليمي، الحامي أو المدافع الإقليمي، المستقل النشط، مؤيد التحرر، المعادي للإمبريالية، المدافع عن العقيدة، الوسيط، المعاون في النظام الإقليمي، المطور والمساعد في التنمية، الجسر، الحليف، النموذج (١) يتم استخدام تحليل الدور على النحو التالي:

أ- التصور الذاتي: **Role Conception** ويقصد به رؤية الفاعل لدوره، أي كيف يجب أن يكون سلوكه، وبالتطبيق على السياسة الخارجية تعني تصورات الدولة حول التزاماتها والقواعد والافعال والوظائف التي يتعين عليها القيام بها. وتتبع هذه التصورات الذاتية من مصادر وعوامل داخلية مثل الموقع و الموارد الطبيعية والقدرات والمطالب الاقتصادية والاجتماعية والقيم القومية والإيدولوجية، وخبرتها التاريخية وما ارتبط بها من أدوات^٢.

أى أن الموقف الفعلى للدولة متعمد وهادف وتعكس علاقاتها جزئياً المفاهيم الذاتية الخاصة بها وهويتها. وسوف يتم تحليل ذلك التصور من خلال خطب ووثائق صنع القرار الإيراني.

ب- **توقعات الآخرين للدور:** يقصد بها كيف يرى الآخرون من الأطراف الدولية أو الجيران الإقليميين على مستوى تحليل النظم الإقليمية أدوار الفاعل، كما يدور حول توقعاتهم تجاه هذا الفاعل. وتنبع أهمية هذه التوقعات من كونها تحدد نواتج هذا الدور^٣، أى ما يمكن أن يثيره من غيرة ومقاومة الدول الأخرى بالإقليم أو قبول مثل هذا الدور، ومن ثم تتشكل تحالفات وصراعات المنطقة على أساس الموقف من هذا الدور.

ت- **ضغوط الدور:** لصعوبات أداء هذا الدور والوفاء بالتزاماته، مما قد يؤدي إلى فجوة بين تصور الدور وأدائه. وقد تتجم تلك الضغوط عن عدم وضوح الأهداف والمسؤوليات المنوط القيام بها أو تزايد أعباء الدور نتيجة لعدم توافر الموارد المخصصة لأدائه،^٤ وقد تنتج عن رفض ومقاومة الدول الأخرى بالإقليم أو بالنظام الدولي لممارسة هذا الدور من جانب الفاعل الدولي، وهو ما يخلق صراع الأدوار. ومن شأن هذه الصراعات إعاقة حالة التعاون بين الدول.

ث- **أدوات الدور:** فتعنى الوسائل التى يلجأ إليها الفاعل الدولي لأداء الدور، والتى تعنى استخدام وتوظيف مصادر القوة سواء كانت موارد مادية أو فكرية وإيديولوجية أو ناعمة. وإن كان استخدام هذه المصادر قد يتباين بنسب الاعتماد على أى منهما.

وبالتطبيق على الحالة الإيرانية يساهم الإقتراب فى تحليل السلوك الإيراني سواء على مستوى التوجه أو السلوك، من خلال توظيف العناصر الأساسية للإقتراب، من خلال استعراض إدراك النخبة الإيرانية للعلاقة مع سوريا ودورها تجاهها، فضلاً عن أدوات إيران لتحقيق مصالحها في سوريا بما يضمن، للوقوف على مدى فاعلية السلوك الإيراني و نجاحه فى تحقيق أهداف سياسته الخارجية وأدوات أداء هذا الدور وتحديد العوامل الميسرة والمعوقة للقيام به فى المنطقة. فضلاً عن علاقة هذا الدور بالقوة المهيمنة عالمياً، وعما إذا كانت هذه العلاقة داعمة لفاعلية هذا الدور أو معوق له.

الإطار النظرى:

نظرية الواقعية الجديدة:

تعتمد الدراسة على فرضيات الواقعية الجديدة لتحليل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا وكيف حكمت تلك النظرية التحالف الإيراني الشيعي، على الرغم من أن التدخل الإيراني في الحرب السورية كانت تحت ذريعة حماية الأماكن

المقدسة في سوريا ولكن في الواقع كانت المصالح الاستراتيجية التي ارادت إيران الاستفادة منها وتحقيقها في ظل فوضى الحرب السورية هي المحدد الرئيسي لتلك السياسة.

تقوم الواقعية على افتراضات مفادها أن الطبيعة المتشائمة للسياسة لدولية، التي تصور تنافساً لا نهاية له بين الدول، حيث تكون الحرب حتمية، وامتداداً للسياسات الخارجية للدول؛ وتستند إلى استعارة تشبه الوحدات ككرات البلياردو المتفاوتة الحجم، بغض النظر عن أخلاقياتها وقواعدها الداخلية، ولكن هدفها المشترك هو تعظيم أمنها وقوتها النسبية ضد بعضها البعض، وتحقيق أهداف مماثلة. ٢٠

وينفق الواقعيون على الافتراضات الشائعة بأن الطبيعة الصراعية للعلاقات الدولية التي تُستبعد فيها الأخلاق، والصراع بين الوحدات الذي يتحدد من خلال توزيع أصول القوة مثل الاقتصادية والعسكرية والديموجرافية وما إلى ذلك؛ وأولوية تعظيم القوة، فضلاً عن الحفاظ على الأمن في السياسة بين الدول. ٢٤ في حين أن الواقعية الكلاسيكية تُعطي الأولوية للطبيعة البشرية التي تُحددها شهوة القوة في صراع القوة بين الدول، تفترض الواقعية الجديدة أن أصول الحرب مستمدة في الغالب من البنية الفوضوية للنظام، واعتبرت إيران أن النظام الإقليمي في الشرق الأوسط لاسيما في ظل الاضطرابات التي سادت بعد ٢٠١١ اتسم بالفوضى وعملت على تعزيز أمنها ومصالحها الوطنية عبر الاستفادة من تلك الفوضى وضعف الحكومات المركزية حينذاك.

تستند الدراسة الى افتراضات الواقعية الجديدة حول السياسة الخارجية الإيرانية، حيث أن السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة مدفوعة بمخاوفها الأمنية ورغبتها في موازنة النفوذ الغربي من خلال إقامة تحالفات قائمة على المصالح، على الرغم من الخطاب الأيديولوجي الإسلامي الذي يتبناه النخبة الإيرانية.

لذا فإن السياسات البراجماتية القائمة على فهم أساسي للواقعية هي التي حددت السياسة الخارجية على مدى الأربعون عاماً الماضية.

وفقاً لعلماء الواقعية الجديدة، تتألف أساسيات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية من أهمية أساسية تُسند إلى الاستقرار على طول حدودها، وهو ما يتطلب علاقات جيدة مع الجيران، فضلاً عن المخاوف الأمنية المصحوبة بالخوف من الحصار، فضلاً عن توازن التهديد الذي تمثله إسرائيل لإيران، ومحاولة بناء علاقات جيدة مع القوى العظمى أو الإقليمية لمواجهة القوة الأمريكية. في هذا السعي وراء أساسيات السياسة الخارجية، لا تختلف سياسات القوة المحلية والمشاكل الفئوية بين المحافظين والإصلاحيين والمتشددين اختلافاً يُذكر عن النهج الواقعي الجديد الذي

يُعطي الدولة عقلانية شاملة كفاعل رئيسي، باختصار، باستثناء فترة وجيزة من السياسة الخارجية الإيديولوجية للخميني، والتي حملت بالفعل حدودها الخاصة، تتصرف إيران كدولة قومية يهيمن سعيها وراء المصالح على كل شيء آخر.

وتصف شيرين هنتر هذا الأمر بأنه "نزع أيديولوجي عن السياسة الخارجية الإيرانية بعد الخميني". في هذا السياق، تؤكد هنتر أن "اعتبار إيران تهديدًا إسلاميًا تجاهل التغييرات الهائلة التي شهدتها الأمة في أعقاب حربها التي استمرت ثمانين عامًا مع العراق وحرب الخليج عام ١٩٩١".^٥

بالنسبة لإيران، أصبح ترسيخ السلطة في الداخل، بالإضافة إلى إعادة الإعمار الاقتصادي، أولويةً بدلاً من تصدير نظامها القائم على الإسلام الثوري. يُفسر بعض الأكاديميين سياسات إيران القائمة على المصالح في الغالب بالأسباب الهيكلية بدلاً من العوامل التي تقودها الوكالة. على سبيل المثال، يُبرز فولكر بيرثيس أن العوامل الهيكلية، مثل عدم الاستقرار الإقليمي، والمسائل الأمنية المتعلقة بالخليج العربي، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تُشكل علاقات إيران مع الدول الأخرى. ووفقًا لهذه الحجة، ترى إيران نفسها قوةً إقليميةً في منطقة غير مستقرة وغير آمنة. إن الإطاحة بنظام صدام في العراق، وتراجع طالبان في أفغانستان، وامتداد إيران الجيوسياسي إلى بلاد الشام عبر حزب الله وقطاع غزة عبر حماس، هي العوامل التي تُعزز مكانتها الإقليمية. ويزعم بيرثيس أن "إيران طرفٌ عقلانيٌّ وانتهازيٌّ في آنٍ واحد، أي أنها تستغل الفرص في منطقتها الإقليمية وتُنسب الحجج المتوافقة مع الواقعية الجديدة هدفين مهمين لإيران. أحدهما هو محاولة تقليص نفوذ القوى المهيمنة من خارج المنطقة، وخاصة نفوذ الولايات المتحدة، والآخر هو الرغبة في ترسيخ مكانتها كقوة إقليمية. تميل وجهة النظر الواقعية الجديدة إلى تجاهل خطاب الجمهورية الإسلامية القائم على صورة "المدافع عن المظلومين" وتجده قناعًا يخفي القضايا الحقيقية والمصالح الوطنية في صميم الدولة. لذلك، فإنها تشير إلى إيران يكون شغلها الأساسي هو بقاء الدولة في مشهد دولي يفتقر إلى سلطة مركزية

كما سيتضح في هذه الدراسة، أنه لطالما اتبعت إيران في سياستها الخارجية نهج الواقعية الجديدة منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية. وكان الهدف الرئيسي للنظام الإيراني إعطاء الأولوية للبقاء في ظل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي. وقد اتخذت سياسة خارجية إيرانية تتمحور حول تعظيم قوتها الذاتية من خلال الحساب الاستراتيجي للفرص والقيود في كل قضية، بما يخدم مصالحها ودورها في السياسة الإقليمية، بالإضافة إلى موقعها في النظام الدولي. وقد أثّرت الحرب الإيرانية العراقية، والغزو العراقي للكويت، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والانتفاضات العربية، على قوة إيران النسبية ودورها في القضايا الإقليمية

واعتادت المناقشات الرئيسية حول السياسة الخارجية الإيرانية أن تتمحور حول مسألة ما إذا كانت مدفوعة بالأيديولوجيا/الدين أم أنها نتيجة نظرة واقعية جديدة للجهات الفاعلة في الداخل الإيراني. فبينما يجادل البعض بأن

الأيدولوجية أصبحت أكثر وضوحًا في السياسة الخارجية لإيران في فترة ما بعد غزو العراق، يعتقد آخرون أن الأدوات الاستراتيجية هي الأنسب لتحديد ديناميكيات السياسة الخارجية الإيرانية. وقد أيدت هذه الدراسة الحجة الأخيرة التي تؤكد أن السياسة الخارجية الإيرانية تتأثر بشكل كبير بالحسابات الاستراتيجية والقرارات البراغماتية التي شكلتها التطورات الدولية. تنظر إيران إلى غزو العراق كحدثٍ عزز تحالفها مع حزب الله وحماس والحكومة السورية. منذ غزو العراق، بدأت إيران باتباع سياسة خارجية قائمة على ملء فراغ السلطة في المنطقة. وقد ارتكزت سياستها الخارجية على بناء حلفاء استراتيجيين أقوياء، ثم فرض هيمنتها على المنطقة. وبهذا المعنى، وُصفت السياسة الخارجية الإيرانية بأنها متوافقة مع الواقعية الجديدة، ذات نظرة هجومية تجاه الدول الأخرى في المنطقة.

أولاً: الشراكة الاستراتيجية بين سوريا وإيران:

شكل انحياز سوريا إلى جانب إيران أثناء الحرب الإيرانية العراقية، عامل مساعد في تطوير العلاقة بين البلدين، ومع ذلك لم تكن العلاقات السورية الإيرانية في الثلاثين سنة الأخيرة خالية من التوتر والمنافسة فقد كانت هناك قضايا خلافية بينهما لكن سرعان ما يتمكن الطرفان من احتوائها. وقد عززت عوامل عدة التقارب السوري الإيراني منذ نشأة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهي كالتالي:

- طبيعة النظام السوري الذي تحكمه أقلية علوية، فسوريا ذات أغلبية سنية، لكن لدى الإيرانيين الشيعة موقف أكثر تسامحاً تجاه العلويين.
- التنافس الإيديولوجي والإقليمي على قيادة العالم العربي بين النظامين البعثي السوري و العراقي.
- الرغبة السورية في تعويض تأثير معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٧، عندما وقعت الثورة الإيرانية ، كانت سوريا تشعر بأنها معرضة للجيش الإسرائيلي التهديد ورأى في تحالف مع إيران وسيلة لتصحيح عدم التوازن خلق بالمعاهدة.
- توافر المنافع الاقتصادية في شكل اتفاقات توريد النفط، والاستثمار ، والعائدات من السياح الإيرانيين.
- كان من المهم لإيران بعد الحرب العراقية الإيرانية الخروج من العزلة الدولية، خاصة وأن حرب الثماني سنوات صورت وكأنها حرب ضد كل الدول العربية المحيطة بها، لذا كان على إيران فتح علاقات مع سوريا (٦).

فسوريا حيوية للمصالح الاستراتيجية لإيران في الشرق الأوسط، ولطالما كانت أقرب حليف لها. لقد أتاح نظام الأسد وصول إيران للشرق الأوسط ووكلائها الإقليميين، بما في ذلك حزب الله، وحماس، والجهاد الإسلامي الفلسطيني، مما

سمح لإيران نقل الأشخاص والأسلحة والمال إلى هذه الجماعات عبر الأراضي السورية. كما قدمت إيران الدعم لبرامج الأسلحة الكيميائية السورية، بما في ذلك دعم العلماء الإيرانيين، وتوريد المعدات والكيماويات، والتدريب الفني. لقد كانت سوريا شريك إيران الاستراتيجي في ردع إسرائيل من مهاجمة وكلائها أو برنامجها النووي. كما احتلت سوريا الجيوسياسية مكانة محورية في مشروع إيران نحو الهيمنة الإقليمية عبر الإحياء الشيعي، فعبر سوريا تضمن إيران استمرار تأثيرها على محور سوريا لبنان العراق تحت قيادتها كقوة إقليمية كبرى مؤثرة في الشرق الأوسط^(٧).

وكانت الأداة الاقتصادية أحد أهم أدوات السياسة الإيرانية في علاقتها بسوريا، فقد انتعشت الاستثمارات الإيرانية في سوريا، فقد بلغت في نهاية عام ٢٠٠٨ نحو ٣ مليارات دولار. كما انخرطت إيران في المشروعات الزراعية والصناعية في سوريا، بما في ذلك مصانع للسيارات، وبناء مصفاة للنفط في حماة و تصدير الغاز الطبيعي الإيراني إلى سوريا عبر تركيا. بالنسبة لإيران^(٨).

ويمكن القول أن الشراكة الاستراتيجية بين البلدين قامت متأثرة بالأوضاع الإقليمية وتداعياتها على كل منهما، ومن جهة أخرى تأثرت بعلاقة كل منهما بالأطراف الإقليمية والدولية. فالتطورات الإقليمية في المنطقة منذ أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها، من الحرب الأمريكية على الإرهاب، والغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، وانتهاج الولايات المتحدة سياسة لتغيير النظام في سوريا وإيران، كل ما سبق عزز علاقات البلدين، وقد ظهرت مؤشرات تلك العلاقة في الزيارات الرسمية، والعلاقات الاقتصادية وتشكيل ما عرف حينذاك بمحور الممانعة أو المقاومة الذي قوامه العلاقة بين سوريا وإيران وحزب الله.

لذا شهدت البلدان تكرار الزيارات رفيعة المستوى، فقد زار كل من الرئيسين بشار الأسد ومحمد خاتمي عاصمتيهما في عام ٢٠٠٣. وخلال فترة رئاسة أحمدي نجاد، زار الأسد إيران في الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، في حين زار أحمدي نجاد دمشق في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨. وكانت آخر زيارة لأحمدي نجاد إلى سوريا في فبراير ٢٠١٠. طوال تعاونهم الذي دام ٣٠ عامًا ، لم تضحى سوريا بعلاقتها العربية من اجل ايران.

ونجحت سوريا في الحفاظ على علاقتها بإيران والدول العربية على حد سواء، فقد دعمت دائما المواقف العربية في نزاعاتها مع إيران، بما في ذلك نزاع الجزر الثلاث مع دولة الإمارات العربية المتحدة. لذا نجحت في توظيف العلاقات مع إيران للحصول على مساعدة مالية من الدول العربية، من جهة، وعززت علاقاتها مع إيران للعب دور الوسيط بينها وبين الدول العربية. فالعلاقات بين سوريا وإيران رغم وصفها بأنها استراتيجية لكنها ارتكزت على أساس حسابات التكلفة والمنفعة، ففي ظل محاولات الأسد توظيف علاقته بإيران لصالح المساومة مع الغرب، الأمر ذاته حاولت الولايات المتحدة القيام به واستخدام سوريا كورقة للضغط على إيران، ففي عام ٢٠٠٩ قررت كلا من الولايات المتحدة

وسوريا تبادل السفراء، وعينت الولايات المتحدة السفير روبرت فورد سفيراً بدمشق، دفع الأمر الرئيس الإيراني لزيارة سوريا وعقد اجتماع مع الأسد حضره أيضاً الشيخ حسن نصر الله زعيم حزب الله اللبناني في إشارة لتأكيد استمرار المحور الثلاثي^(٩).

ثانياً: الدور الإيراني في الحرب السورية منذ عام ٢٠١١:

تدخلت إيران في الحرب الأهلية السورية منذ بدايتها، واستثمرت طاقات كبيرة في دعم نظام بشار الأسد، فسوريا هي حجر الزاوية في استراتيجية إيران الإقليمية التي تهدف إلى ضمان "محور المقاومة" في المنطقة في مواجهة جيرانها الإقليميين والقوى الدولية، لذا سعت إيران إلى الحفاظ على مصالحها في سوريا من خلال العمل على ضمان إبقاء الأسد في السلطة على الرغم من أيديولوجيته العلمانية، وذلك لعدة أسباب منها، كونه الحليف الأقرب لإيران، كما أن التعاون مع سوريا ضروري لتسليح وحماية وحلفاء إيران الإقليميين، ناهيك عن خشية إيران وصول أي من الجماعات السنية المعادية لإيران للسلطة.

لذا أصبحت سوريا مركز الصراع الأيديولوجي والطائفي والجيوسياسي بين مجموعة متنوعة من الخصوم، بما في ذلك الجهاديين، ودول الخليج العربي، وإسرائيل، والولايات المتحدة. لذا تهدف استراتيجية إيران في سوريا إلى إبقاء الرئيس بشار الأسد في السلطة لأطول فترة ممكنة مع تهيئة الأوضاع لضمان قدرة إيران على استخدام الأراضي والأصول السورية لمواصلة مصالحها الإقليمية في حالة سقوط الأسد. ومن ثم اتبعت إيران مسار واسع ومتكامل ومتكامل لتحقيق هذه الأهداف، تراوح بين الدعم العسكري والقتال الميداني والدعم الدبلوماسي والاقتصادي للنظام السوري.

أ- الدعم العسكري والميداني للنظام السوري:

مع تقدم الحرب، وبدء قوات الأسد الخسارة ميدانياً، ضاعفت إيران من عملياتها في محاولة لاستعادة سيطرة الدولة على جميع أنحاء سوريا، فعندما بدأ الأسد يفقد السيطرة على شرق وشمال سوريا في عام ٢٠١٢، واصلت العمليات الإيرانية في تعزيز قبضة نظام السوري جغرافياً في وسط وجنوب سوريا^(١٠).

كما ضاعفت العمليات النقل الجوي عندما سيطر المسلحون على الطرق البرية التي كانت تستخدم لشحن المعدات المقدمة إلى النظام السوري من قبل إيران تشمل:

النفط والمساعدات المالية، والدعم المخابراتي، والنقل الجوي للمعدات العسكرية، بما في ذلك الذخيرة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الثقيلة والمدفعية، والمتخصصين الفنيين والضباط لتدريب وقيادة القوات السورية، وتنفيذ عمليات عسكرية من خلال وحدات فيلق القدس، وجود اللواء قاسم سليماني وغيره من ضباط قوات القدس إلى

سوريا لتوجيه العمليات، قدمت إيران بشكل مباشر الأموال للنظام السوي، والأسلحة، و القيام بمهام استشارية عبر مستشارين من الحرس الثوري، ، فضلاً عن تجنيد حزب الله وغيره من الميليشيات الشيعية غير السورية للقتال في سوريا. وتتواجد إيران داخل سوريا عبر عناصرها من الحرس الثوري من جهة، فتشير التقديرات إلى قيام إيران بنشر نحو ١٣٠٠-١٨٠٠ فرد من قوات فيلق القدس والحرس الثوري داخل سوريا، بالإضافة لتواجد بعض أفراد من الجيش النظامي الإيراني^(١١). فقامت قوات الحرس الثوري بالعمليات البرية التي ساعدت قوات الأسد على تنظيم نفسها، كما قتل قادة رفيعي المستوى من الحرس الثوري داخل سوريا مثل الجنرال حسين حمداني، الذي توفي في منتصف عام ٢٠١٥، وتقوم إيران عبر فيلق القدس بتأسيس ميليشيات الدفاع الوطني وهي على غرار قوة الباسيج الإيرانية بهدف مساعدة الجيش السوري. كما تجنيد مقاتلين الشيعة الإقليميين ويقدر عددهم ما بين ٧٠٠٠ من عناصر حزب الله، هذا عدا تجنيد مقاتلين شيعة أفغانستان وباكستان، تشير التقديرات إلى أن فيلق القدس يجند نحو ٥٠ ألف من عناصر الميليشيات الشيعية التي تعمل داخل سوريا. فهناك كتائب حركة النقباء وهي ميليشيا شيعية عراقية ، وكتائب البعث، وهي ميليشيا موالية لحزب البعث. ونفذت عمليات بشكل رئيسي في محافظات حلب واللاذقية وحمص وحماة وإدلب وطرطوس تحت قيادة كبار القادة المعينين مباشرة من قبل قائد الحرس الثوري الإيراني الجنرال محمد علي جعفري^{١٢}.

وتستهدف إيران من تدريب تلك الميليشيات والمجموعات شبه المسلحة، وتواجدها داخل سوريا في تحقيق أكثر من هدف، أولاً ، تعزيز قوات الأسد بتوفير قوات إضافية للحرب وثانياً، لضمان استمرار وجود عسكري إيراني في سوريا في حالة خسارة نظام الأسد. وقد تقدمت هذه الميليشيات شرقاً إلى النقطة التي يمكن أن تساعد فيها إيران على تشكيل ممر آمن للإمدادات من إيران إلى لبنان.

وفي يونيو ٢٠١٥، صرح مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا ستيفان دي مستورا بأن المساعدات الإيرانية لسوريا بما فيها المساعدات العسكرية والاقتصادية وصلت إجمالاً حوالي ٦ بليون دولار في السنة. كما خصصت على مدار السنوات الخمس الماضية، حوالي ١٠٠ مليار دولار للحرب معظمها أرسل إلى سوريا، وتشير التقديرات إلى أن إيران تنفق ٢٠ مليار دولار سنوياً لمساعدة الأسد، وتشير دراسات صادرة عن الكونجرس الأمريكي أنه يصعب قياس المعونات الإيرانية المقدمة إلى سوريا بدقة، ويعود ذلك جزئياً إلى أنها تضم مجموعة من المساعدات الاقتصادية فهناك عمليات لنقل النفط والسلع مدعومين ، فضلاً عن المعونة العسكرية ،وقد مددت إيران ٦.٦ مليار دولار في شكل ائتمانات لحكومة الأسد منذ ٢٠١٣، وتستقبل سوريا الواردات الإيرانية بما في ذلك النفط الخام والمواد الغذائية مثل

القمح والسلع المعلبة والمدخلات الزراعية والصناعية، كما وافقت على استثمارات إيرانية جديدة في قطاعات الاتصالات ، والزراعة ، والتعدين ^(١٣). إذن فقد تدرجت إيران في دعمها لنظام الأسد من تدخل قوات فيلق القدس للاستعانة بميليشيات شيعية ثم اللجوء للتدخل السوري، وكما تدرجت في أدواتها السكينة فقد تعدد أيضا مبرراتها للتدخل في سوريا ففي البداية كان هناك إنكار لوجود أية عناصر عسكرية إيرانية بسوريا ثم التحجج بالتدخل عبر الميليشيات الشيعية لأن هذا يخص الأمن الإيراني فضلاً عن استخدام الورقة الطائفية وحماية المزارات والأماكن الشيعية.

ب- الدعم الدبلوماسي

لا يتوقف الدور الإيراني عند حدود الدعم المالي والعسكري بل قدمت أيضا الدعم السياسي والدبلوماسي، وبدأ الدعم الدبلوماسي من إيران إلى سوريا بتغيير موقفها ضد الحرب، فإيران التي اعتبرت الاحتجاجات العربية التي انلعت في ٢٠١١، حركة صحوة إسلامية واتبعت موقفاً يدعم انهيار الأنظمة السنية، انقلب موقفها حينما انتقلت الاحتجاجات إلى سوريا، واعتبرتها تمت كتحريض من الغرب الذي ينوي تقسيم الإسلام.

كما حرصت في بداية الأمة على تخفيف الانتقادات الموجهة إليها جراء دعمها للأسد، فقامت بتوجيه دعوات لبدء حوار بين المعارضة والنظام، كما رحبت بالفيديو الصيني والروسي في مجلس الأمن الخاص بإدانة النظام السوري واستصدار قرار بفرض عقوبات عليه. وشاركت إيران قبل عام ٢٠١٥ في الدبلوماسية متعددة الأطراف واقترحت إجراء انتقال سلمي للسلطة في سوريا عبر انتخابات حرة يفصل فيها الشعب السوري، وقا مسئولون إيرانيون في تلك الفترة بزيارات متعددة لسوريا ولقاء الأسد، لتأكيد دعم إيران له. إلى جانب ذلك نظمت إيران مؤتمرات في عام ٢٠١٢ منها مؤتمر لا للعنف ونعم للديمقراطية، ولم يدعمه سوى روسيا والصين، في حين أدانت إيران المؤتمر الذي انعقد في قطر في العام ذاته لضمه كل القوى المعارضة لبشار الأسد. كما دعت إيران إلى مبادرة لوقف العنف، إلا أن كل محاولات إيران لتقديم دعم دبلوماسي وسياسي للأسد لم تحظ بأى اهتمام من القوى الدولية والإقليمية التي ترى إيران جزء من المشكلة وليس الحل ^(١٤). كما شاركت المسار السياسي الذي بدأ في فيينا في أكتوبر ٢٠١٥، حيث دعت الولايات المتحدة إيران للمشاركة في المسار السياسي في أعقاب اتمام خطة العمل المشتركة المشتركة (JCPOA) انطلاقاً من التصور أن إيران يمكن أن تكون مفتاح الحل السياسي في سوريا وبعد التداخل الروسي العسكري في سوريا، سعت غيران حثيثاً لتحقيق كل أهدافها. (١٥) إن العملية السياسية بالنسبة لإيران يجب أن تنتهي بحكومة سورية تسمح لها باستخدام الأراضي السورية لدعم وتسليح حزب الله ووكلائها الإقليميين.

عملية أستانا:

عملية أستانا هي نتاج التقارب المتنامي، وإن كان محدوداً هيكلياً، بين روسيا وإيران وتركيا، وهي تتبع أيضاً من هدف الأطراف في الحفاظ على سياساتها الخارجية قدر الإمكان في سوريا من خلال الاستفادة من هذه المنصة وضمن قبول الأطراف الأخرى لمصالحها. وبذلك، ساعدت منصة أستانا الأطراف أيضاً في توفير أرضية للتنسيق لمنع أي صدامات محتملة بينها^{١٦}. كانت قد عرضت إيران الوساطة بين الأطراف المتصارعة في سوريا عام ٢٠١٣، إلا أن المعارضة رفضت عرضها بشدة نظراً لموقفها القوي الداعم للأسد. ولم تتمكن طهران من التوسط بين الطرفين على الرغم من نيتها تعزيز نفوذها من خلال الوساطة إلى جانب دعمها العسكري في سوريا.

ت - الدعم الاقتصادي:

قدمت إيران إلى سوريا دعم لتمكين نظام الأسد من البقاء بالإضافة إلى الدعم السياسي والدبلوماسي. فيما يتعلق بالاقتصاد والدعم العسكري، قامت بزيادة حجم تجارتها الخارجية مع سوريا، فمنذ ٢٠١٠ زادت إيران حجم تجارتها الخارجية مع سوريا إلى ٨٠٠ مليون يورو وفي عام ٢٠١١ أبرمت معها مذكرة تفاهم لتبادل الغاز الطبيعي بنحو ١٠ مليارات دولار. وفي عام ٢٠١٢ تم توقيع اتفاقية تجارة حرة بين البلدين، كما وقعت شركة إيرانية عقداً بقيمة ٤٠٠ مليون يورو لبناء محطة كهرباء جديدة في سوريا، بعد أن قطعت تركيا التيار الكهربائي فيها عام ٢٠١٢، بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع اتفاقية منفصلة بين إيران والعراق سوريا ولبنان لربط الطاقة الكهربائية^(١٧). كما قدمت دعم غير عسكري متمثل في أجهزة مراقبة ودعم تكنولوجي، ففي بداية الأحداث السورية ٢٠١١، زودت إيران سوريا بمعدات تستخدم في قمع الحشود المتظاهرة، ورصد ومنع استخدام الإنترنت، كم دربت السوريين على كيفية استخدام هذه المعدات لتعقب المنشقين^(١٨).

على الرغم من أن الرئيس الأسبق حسن روحاني قدم حلولاً معتدلة للأزمة السورية مع الأخذ في الاعتبار المنصة التي يمكن لكل من الأسد والمعارضة المشاركة فيها في فترة انتقالية، إلا أن ذلك لم يتسبب في انحراف في أولويات وسياسات إيران؛ بسبب الديناميكيات الداخلية للنظام المحافظ وتطور الديناميكيات الخارجية مثل داعش في المنطقة، أدى ذلك إلى الحفاظ على السياسات الأساسية^{١٩} لطالما اعتمدت القرارات الأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية على رأي المرشد الأعلى وتوجهاته بشأن هذا الموضوع.

وعلى الرغم من أن روحاني يرى أن التدخل المباشر في سوريا سيضر بالجهود المبذولة لإعادة تنشيط علاقات إيران الدولية والإقليمية فيما يتعلق بتعزيز اقتصاد إيران المثقل أصلاً؛ إلا أن موقف الحرس الثوري الإيراني، وهو العامل

الرئيسي الذي يحدد موقف إيران من وهو العامل الأساسي في تحديد موقف إيران من سوريا، تفوق على تداعيات الحكومة المنتخبة. حتى محاولة وزير الخارجية محمد جواد ظريف الاستقالة في عام ٢٠١٩ تدل على عدم الارتياح إزاء عدم الفعالية في سوريا والإجراءات التي تم التنسيق فيها بشكل غير عادل مع وزارة الخارجية، والتي اتخذها اللواء فيلق القدس قاسم سليمان، الذي لم يكن بإمكانه الانخراط إلا في التنسيق المباشر مع المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي. ويمكن القول ان موقف إيران الثابت من سوريا ينبع من عدة أسباب، منها، أولاً: الاستبعاد من المبادرات الدولية والإقليمية التي تهدف إلى إقامة النظام الإقليمي الجديد دون مراعاة توقعات إيران ومخاوفها بشأن هذا الموضوع، ثانياً: تبرز النخب الأمنية في عملية صنع القرار، مما يؤدي إلى تصور الأحداث على أنها لعبة محصلتها صفر، وثالثاً، أدى التدخل الروسي في عام ٢٠١٥ إلى تخفيف العبء عن إيران عسكرياً واقتصادياً بشكل كبير، وألغى الحاجة إلى تغيير موقفها؛ ومع ذلك، كان على طهران أن تتبع القيادة الروسية في سوريا بسبب التدخل الروسي ومع ذلك، تُعرف إزالة نظام الأسد بأنها "خط أحمر" بالنسبة لإيران؛ وتتجلى الأهداف الأخرى في سوريا في استعادة الوضع الراهن، قدر الإمكان لإبقاء الأسد في السلطة فيما يتعلق بأن التغيير الحكومي المحتمل لن يؤدي إلى تنفيذ علاقات استراتيجية مع إيران كما كان من قبل؛ وكذلك منع "البنة" سوريا في حالة وجود منطقة كردية تتمتع بالحكم الذاتي من شأنه أن يشكل أيضاً

أن يشكل تهديداً لسلامة الأراضي الإيرانية، مع الحفاظ على علاقات تكتيكية مع حزب الاتحاد الديمقراطي لمواجهة داعش بالتنسيق مع الأسد.^{٢٠}

ثالثاً: بدء ضعف النفوذ الإيراني في سوريا:

بدأ ضعف الوجود الإيراني في سوريا حينما ، شهدت إيران انهياراً في قيادتها وسيطرتها في سوريا. في ديسمبر ٢٠٢٣، أدت غارات إسرائيلية في دمشق إلى مقتل سيد رازي موسوي، وهو قيادي بارز في الحرس الثوري الإيراني. كان بمثابة القناة الرئيسية للمصالح الإيرانية في سوريا. أعقبت هذه الضربة ضربةً أشد وطأةً في الأول من أبريل/نيسان ٢٠٢٤، عندما استهدفت طائراتٌ مقاتلةٌ إسرائيليةٌ من طراز إف-٣٥ القسم القنصليّ بالسفارة الإيرانية في دمشق، مما أسفر عن مقتل الجنرال محمد زاهدي، القائد السابق للقوات البرية للحرس الثوري الإيراني. في هذه الأثناء، كان محور المقاومة الإيراني في خطر. هذه الخسائر، إلى جانب التدهور الشديد في هيكل قيادة حزب الله في لبنان، بما في ذلك قيادته بقيادة نصر الله، قلّصت بشكلٍ كبير نفوذ إيران الإقليمي.

سقوط نظام بشار الأسد

ومع حالة الجمود التي سادت العملية السياسية والعسكرية في سوريا تحركت الميليشيات المسلحة المدعومة من تركيا من الشمال الغربي، حيث شنت هجوماً تبعه هجوم موازٍ من الجبهة الجنوبية. وانهارت واجهة القوة العسكرية مع تخلي الجيش السوري عن مواقعه، تاركاً وراءه ترسانات من المعدات في انسحاب كشف عن أساس النظام الفارغ.

وفي حين ساندت كلا من روسيا وإيران الأسد منذ ٢٠١١ و ٢٠١٥ على التوالي حتى هجوم ميليشيات هيئة تحرير الشام، لكن منذ تلك اللحظة حدث تحول مفاجئ في رد الفعل الروسى والإيراني، حيث بدأت كلا من روسيا وإيران، يدبران انسحاباتهما - روسيا إلى معاقلة الساحلية في اللاذقية وطرطوس، والقوات الإيرانية شرقاً إلى العراق، مشهد يعكس تناقض رؤية واستراتيجية إيران في سوريا، فبينما قدم نصر الله وسليمانى حججاً تُصوّر التدخل على أنه ضروري للحفاظ على مستقبل حزب الله ونفوذ إيران الإقليمي الأوسع. وتركزت حجتهم على التهديد الوجودي الذي سيشكله سقوط الأسد المحتمل على مصالحهما الاستراتيجية وعلى ما يسمى بمحور المقاومة.

عندما بدأ هجوم المسلحين في هيئة تحرير الشام وبدعم تركى في أواخر نوفمبر ٢٠٢٤، وجدت إيران نفسها في وضعٍ حرجٍ لشنّ تدخلٍ فعالٍ لدعم الأسد. بل قامت بسحب قواتها جميعها من الحرس الثوري والميليشيات المتواجدة داخل سوريا.

منذ فترة كانت وجدت إيران نفوذها الكبير على دمشق يتآكل باطراد، مع توجه الأسد بشكل متزايد نحو مسار مستقل يتعارض في كثير من الأحيان مع أهداف طهران الإقليمية. لاسيما بعد عملية طوفان الأقصى وابتعاده عن مسار التطورات الإقليمية التي لحقت بإيران بفعل الضربات الإسرائيلية او الهجمات على حزب الله اللبناني.

أشار رد إيران الأولي إلى خطة مألوفة - حشد الميليشيات العراقية لتعزيز دفاعات الأسد. ومع ذلك، رفضت الحكومة العراقية السماح لهذه القوات بالعبور إلى سوريا. وبدلاً من تحدي هذا القرار، رضخت إيران بسهولة مفاجئة. وفي تطور مذهل، تخلت القوات المدعومة من إيران عن أهم أصولها الاستراتيجية - السيطرة على معبر الحدود السورية العراقية - دون أي مقاومة. وكان الحرس الثوري الإيراني والمقاتلون العراقيون الموالون لإيران قد انسحبوا بالفعل من دير الزور قبل أن تتقدم القوات الكردية، مما أدى إلى سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (SDF) بسرعة على معبر القائم-البوكمال الحدودي الحيوي.^{٢١}

منذ موقف بشار الأسد المحايد لتداعيات طوفان الأقصى التي شهدت الهجمات الإسرائيلية على إيران تارة وحزب الله تارة أخرى حتى تم القضاء على القدرات العسكرية والقيادية للحزب، ازدادت شكوك إيران تجاه الأسد بعد سلسلة من التسريبات التي كشفت عن تحركات مسؤولي الحرس الثوري الإيراني، والتي بلغت ذروتها بشن إسرائيل غارات على

هؤلاء المسؤولين في سوريا وبدأ في الدال الايراني انعكاس التطورات في سوريا، حيث بدأت الانتقادات التي طالت سايسة ايران التي تكبدت بها مليارات الدولار لدعم الأسد وانها ذهبت هباءا فضلا عن مستقبل الاستثمارات الايرانية المتواجدة في سوريا منذ عقد كامل لم يحسم مصيرها بعد انتهاء النفوذ الايراني في سوريا حاليا.

وبدأت إيران تستخدم الأداة الأيديولوجية لتبرر تدخلها في سوريا منذ عقد بأنه لحماية الاضرحة والمزارات الشيعية اما للداخل الايراني فقد تناول وسائل الاعلام الايرانية انتقادات المسؤولين الإيرانيين لنظام الأسد بعد سقوطه واعتبرته المسؤول عما حدث على مدى ١٤ عاماً وأنه لم يستمع لنصائح مسؤوليها للتقرب من شعبه، وأن الوضع الاقتصادي المتأزم أفقده دعم الجيش الذي شاع فيه الفساد نظراً إلى ضعف الرواتب، ليفقد دعم قاعدته العلوية

بدأت تتجلى معضلة إيران والتي هي لازالت في طور التشكل حيث لم يقتصر سقوط النظام السوري على مجرد فقد إيران الدولة الوحيدة التي تعتبر حليفها ضمن ما يسمى محور المقاومة القائم بالأساس على ميليشيات في المنطقة صنعت بعضها وبعضها الآخر كان موجوداً بالفعل، ويبدو أن تأثيرات سقوط بشار الأسد ستتعدى كثيراً فقد الحليف لتخوف طهران من انعكاسات ذلك على الداخل ثم حتمية البحث عن إستراتيجية إقليمية تعوض بها هذا العنصر الذي بسببه يثار التساؤل حول ضعف إيران الحالي.

وبينما لا يمكن لطهران أن تأمل واقعياً في استعادة مستوى النفوذ الذي تمتعت به في عهد الأسد، فمن المرجح أن تمتد حساباتها إلى ما هو أبعد من الأزمة الحالية. وبالنظر إلى مهارة إيران المثبتة في استغلال الفوضى الإقليمية، فقد تتوقع أن يُتيح انتقال سوريا بعيداً عن الأسد فرصاً جديدة للنفوذ، لا سيما مع تنافس الفصائل المختلفة على السلطة والموارد. قد يُمثل عداء الأكراد السوريين للنفوذ التركي في سوريا أحد هذه الفرص، على سبيل المثال. كما أن قدرة إيران المثبتة على العمل مع الجماعات السنية قد تؤدي أيضاً إلى تشكيل تحالفات براغماتية حول معارضة إسرائيل، لا سيما وأن الإسرائيليين قد استولوا للتو على المنطقة العازلة منزوعة السلاح التي أنشئت بموجب اتفاقية فك الاشتباك لعام ١٩٧٤ في جنوب سوريا.

الاستخلاصات

- من شأن تغيير النظام في سوريا أن يعزز تطويق إيران، وفي هذه الحالة سيصبح النظام الإسلامي هيكلاً أكثر هشاشة. وباعتباره "شبه تحالف"، تشكّل محور المقاومة (محور المقاومة) حول بناء تحالفات بين مجموعة الدول والجماعات المسلحة التي تهدف إلى "مقاومة الهيمنة" والتضامن المتبادل ضد الإجراءات الغربية والإقليمية لعزل إيران وسوريا؛ وبناءً على ذلك، يشكل المحور العمود الفقري للاستراتيجية الإقليمية الإيرانية، بالإضافة إلى علاقاتها مع القوى العظمى
- إن التفاهم المشترك بين سوريا وإيران ضد إسرائيل، ومواجهة الطموحات العراقية (قبل عام ٢٠٠٣)، والعزلة التي فرضتها الولايات المتحدة، كل ذلك دفع إلى اتباع نهج عملي في العلاقات الثنائية؛ ومع ذلك، فقد تم تعريف المحور بأنه "زواج مصلحة" في العلاقات الثنائية
- على الرغم من أن الأزمة السورية فسّرت على أنها "تهديد وجودي" لإيران، فإن المرشد الأعلى الإيراني خامنئي يعتبر أن إعطاء الأولوية للحفاظ على ممر الأسلحة والبضائع إلى حزب الله اللبناني وتأمين الأضرحة المقدسة في سوريا وفي هذا السياق، تتكون البنية الأمنية الإيرانية من منع العناصر التي تُشكل تهديداً لحدودها والحفاظ على مجالات نفوذها الإقليمي التي تمتد إلى سوريا والعراق ولبنان لتكون قادرة على درء التهديدات الإقليمية والعالمية عن بنيتها الأمنية.
- يطرح وجود حكومة جديدة بدعم تركي في سوريا التساؤل حول مستقبل المشروع الإيراني في سوريا، حيث تم استبدال النفوذ الإيراني بالتركي. ومن ثم هل ستتكتفأ إيران وتسمح بخروج سوريا مما يسمى بمحور المقاومة وبالتالي إعادة وضعها الاستراتيجي في المنطقة مع التغيرات الجديدة، وما هو مستقبل الاستثمارات الإيرانية في سوريا والتي قدرت بمليارات الدولارات، وهل من الممكن أن تسترد إيران تلك الاستثمارات، تتوقف تلك الإجابات على مستقبل الحكومة السورية الجديدة، وعلاقتها بإيران، وعلاقة إيران بالولايات المتحدة الأمريكية.

- ⁽¹⁾ K. J. Holsti. "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy", *International Studies Quarterly*, Vol. 14, No. 3 (Sep. 1970), pp. 233-309.
<http://www.jstor.org/stable/3013584>.
- ^(٢) على جلال معوض، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ٢٠٠٢-٢٠٠٧، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص ٣-٣٦.
- ^(٣) المرجع السابق، ص ٢
- ^(٤) صدف محمد، دور القوى المتوسطة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة: البرازيل نموذجا (٢٠٠٢-٢٠١٠)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٥، ص ٢٣
- ⁵)Shireen Hunter. "Iran's Pragmatic Regional Policy". *Journal of International Affairs*, 56, No.2, (2003): 133-147.
- ⁶) sherin Hunter, **Iran's Foreign Policy in the Post-Soviet Era, Resisting the New International Order**. California. Praeger, 2010., p.207
- ⁷)Özüm Sezin UZUN, Muharrem EKŞİ, "Continuities and Changes in Iran's Foreign Policy: Analysis Of Syrian Case", December 2017 • 1 (3) • 205-228, p.216
<http://dergipark.gov.tr/download/article-file/391708>
- ⁸) sherin Hunter, Op.Cit, p.207
- ⁹) Ibid, p.209
- ¹⁰) Will Fulton, Joseph Holliday, Sam Wyer, " **Iranian Strategy in Syria**", Institute for the Study of War and AEI's Critical Threats Project, May 2013, p.9
- ¹¹) Kenneth Katzman, **Iran's Foreign and Defense Policies**, Congressional Research Service, March 2018, p.33
<https://fas.org/sgp/crs/mideast/R44017.pdf>
- ¹²)Tabrizi, Aniseh Bassiri. "Understanding Iran's Role in the Syrian Conflict Edited by Aniseh Bassiri Tabrizi and Raffaello Pantucci," n.d.
- ¹³)Kenneth Katzman, **Iran's Foreign and Defense Policies**, OP.CIT, p.34
- ^{١٤}) أحمد يوسف أحمد، ميفين مسعد، حال الأمة العربية ٢٠١٢-٢٠١٣ مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣)، ص ٨٨، ٨٧
- ¹⁵)Iranian Regional Hegemony, fact sheet, clarion project, p.13
<http://clarionproject.org/wp-content/uploads/Iranian-Regional-Hegemony.pdf>
- ¹⁶) Hamidreza Azizi, Why the Ankara Summit Is Important. September 18, 2019. <https://valdaiclub.com/a/highlights/why-the-ankara-summit-is-important/> (accessed May 02, 2019).
- ¹⁷) Özüm Sezin UZUN, Muharrem EKŞİ, Op.Cit, p.219
- ¹⁸) Christopher M. Blanchard, Jeremy M. Sharp, Possible U.S. Intervention in Syria: Issues for Congress ,September 12, 2013, p.38
<https://fas.org/sgp/crs/mideast/R43201.pdf>
- ¹⁹)Ali Hashem, Rouhani Considers New Approach To Syria. July 02, 2013. <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/07/iran-rouhani-support-syria-diplomatic-initiative-opposition.html> (accessed April 11, 2020)
- ²⁰)Ali Ansari and Aniseh Bassiri Tabrizi, OP.CIT
- 21) Nicole Grajewsk, Why Did Iran Allow Bashar al-Assad's Downfall? **Carnegie Endowment for International Peace**